# سياسة الحوكمة المؤسسية وآليات اتخاذ القرار

# كلية القانون – جامعة ميسان

## أولاً: نص السياسة

تلتزم كلية القانون – جامعة ميسان بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في جميع أعمالها الأكاديمية والإدارية، بما يضمن وضوح الصلاحيات والمسؤوليات، والشفافية والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار، والالتزام بالتشريعات والتعليمات النافذة، وتوثيق القرارات الصادرة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، بما يسهم في تحقيق أهداف الكلية وتعزيز جودة أدائها المؤسسي والأكاديمي.

## ثانياً: التزامات الكلية

تلتزم كلية القانون بما يأتي:

١. الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة ميسان.
٢. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية وفق الهيكل التنظيمي والسياقات المعتمدة.
٣. اعتماد أسلوب مؤسسي في اتخاذ القرارات والحد من القرارات الفردية خارج نطاق الصلاحيات.
٤. تعزيز المشاركة في مناقشة الموضوعات واتخاذ القرارات من خلال مجلس الكلية والأقسام العلمية واللجان المختصة.
٥. توثيق القرارات والتوصيات والمداولات ذات العلاقة وفق السياقات الرسمية المعتمدة.
٦. إبلاغ الجهات المعنية بالقرارات الصادرة وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها.
٧. متابعة تنفيذ قرارات مجلس الكلية وتوثيق الإجراءات المتخذة بشأنها.
٨. تحديد أسباب ومعالجة حالات التأخر أو عدم تنفيذ القرارات ضمن الصلاحيات المتاحة.
٩. تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الأعمال والقرارات.
١٠. مراجعة آليات الحوكمة واتخاذ القرار بصورة دورية والعمل على تطويرها بما ينسجم مع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي.

## ثالثاً: إجراءات وآليات تطبيق السياسة

تطبق الكلية سياسة الحوكمة المؤسسية من خلال الإجراءات الآتية:

- عرض الموضوعات على الجهات المختصة وفق الصلاحيات والسياقات المعتمدة.
- مناقشة الموضوعات واتخاذ القرارات من خلال القنوات المؤسسية الرسمية.
- توثيق القرارات في محاضر مجلس الكلية أو الوثائق الرسمية ذات العلاقة.
- إصدار المخاطبات أو التوجيهات اللازمة لتنفيذ القرارات.
- تحديد الجهة أو الشخص المسؤول عن التنفيذ.
- متابعة مستوى تنفيذ القرارات من خلال سجل متابعة قرارات مجلس الكلية.
- الاحتفاظ بالأدلة والوثائق التي تثبت تنفيذ القرارات.
- رفع الموضوعات التي تتطلب متابعة أو معالجة إلى الجهة المختصة.
- مراجعة نتائج التنفيذ والاستفادة منها في تحسين الأداء المؤسسي.

## رابعاً: أدلة تطبيق السياسة

تتمثل الأدلة التي تثبت تطبيق سياسة الحوكمة المؤسسية وآليات اتخاذ القرار في:

١. الهيكل التنظيمي للكلية.
٢. محاضر مجلس الكلية.
٣. قرارات وتوصيات مجلس الكلية.
٤. أوامر تشكيل اللجان وتحديد مهامها.
٥. الكتب والمخاطبات الرسمية الخاصة بتنفيذ القرارات.
٦. سجل متابعة تنفيذ قرارات مجلس الكلية.
٧. تقارير اللجان والوحدات ذات العلاقة.
٨. الوثائق والنتائج التي تثبت تنفيذ القرارات.

## خامساً: المسؤولية والمراجعة

تتولى عمادة الكلية مسؤولية الإشراف على تطبيق هذه السياسة، بالتنسيق مع الأقسام العلمية واللجان والوحدات ذات العلاقة، ويتم مراجعة السياسة دورياً أو عند الحاجة لضمان استمرار ملاءمتها للتشريعات والتعليمات ومتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي.